هل عدم الفوز في الانتخابات يبرر المطالبة بالعودة الى التعيينات

يوسف شكوانا

من أهم اسس الديمقراطية هي انتخاب الشعب لممثليه الشرعيين وفي العراق بعد عهود من الدكتاتورية ونظام التعيينات جاء التغيير في كردستان بأول انتخابات عام 1992 تم فيها تخصيص خمسة مقاعد لشعبنا الكلداني الاشوري السرياني، أما على نطاق العراق فالتغيير عام 2003 جاء بنظام الانتخابات ايضا ولحد الان جرت ثلاثة انتخابات بالاضافة الى انتخابات مجالس المحافظات، وعلى نطاق الوطن تم تخصيص كوتا بخمسة مقاعد لشعبنا في الانتخابات الاخيرة، وكما يعلم الكل ان الباب كان مفتوحا لكل من يرغب بالترشيح للفوز بهذه المقاعد إذا توفرت فيه الشروط التي وضعتها المفوضية العليا للانتخابات ولم تشهد العملية حرمان أحد ممن توفرت فيه الشروط من الترشيح، وهكذا تقدمت خمسة قوائم تمثل كيانات سياسية بالاضافة الى شخصيتين مستقلتين للفوز بهذه المقاعد الخمسة، وكما هو معلوم إن لشعبنا ومنظماتنا أكثر من تسمية قومية واحدة، ولقد تم التعامل معها بكل شفافية من قبل مفوضية الانتخابات والحكومة المركزية وحكومة كردستان، فالباب كان مفتوحا على مصراعيه بصورة متساوية امام الكل بغض النظر عن التسمية ولم يحرم احد من حقه في المشاركة على هذا الاساس كما لم تقدم تسهيلات لاحدهم على حساب الاخر، وهكذا نرى أن القوائم الخمسة تنوعت في أسمائها فثلاثة منها إختارت أسماء تاريخية وحضارية هي: "الرافدين/ أور/ عشتار"، وقائمتان إختارتا أسماء قومية إحداهما اسما جامعا "الكلداني السرياني الاشوري" والثانية إسما إنفراديا "الكلداني"، وعلى صعيد التنظيمات فكل قائمة مثلت تنظيما واحدا بإستثناء قائمة عشتار التي ضمت ثلاث تنظيمات، أما عن نظرتها الى الوحدة القومية فثلاثة منها مع الوحدة وقائمتان مع الانقسام وهاتان كانتا خاصتين بالكلدان، هذا كان واقع قوائم شعبنا والتي كانت معروضة أمام الناخب بصورة متساوية دون تمييز وكما نلاحظ أن كل تسمياتنا كانت موجودة أمام الناخب ولم يتم تهميش أي منها. كما ان قوانين الدعاية الانتخابية طبقت على الكل دون تمييز وكل منها عملت بقدر امكانياتها.

أما الناخب فكان له أكثر من هذه الخيارات السبعة فكما ظهر من نتائج الانتخابات أن قسما من شعبنا الكلداني السرياني الاشوري اختار قوائم أخرى غير الكوتا مثل العراقية والكردستانية واتحاد الشعب، وهذا طبعا حقه الطبيعي، اما القسم الاخر فلقد اختار التصويت للكوتا وهذا كان أمامه عدة خيارات متنوعة من تنظيمات وشخصيات وأسماء قومية أو تاريخية للقوائم، واختار كل فرد من اختار بكل حرية وحسب قناعته. ولا يختلف اثنان على توفر الحريتين، حرية الترشيح للكيانات والافراد على السواء وحرية التصويت للناخب، فالمؤمن بوحدتنا وكل تسمياتنا وجد أمامه ما يصوت له والذي يعتبر اسمه كلداني فقط كقومية مستقلة كان أمامه قائمتين خاصتين بالكلدان فقط في حين لم تكن هناك قائمة تحمل الاسم الاشوري لوحده والشئ نفسه عن الاسم السرياني، فالانقسامي الكلداني كان امامه قائمتان وليس قائمة واحدة تمثلان فكره وهذا لم يكن متوفرا للتعصب الاشوري او السرياني. ومع ذلك اختار شعبنا من يمثله بملء ارادته، فلم نسمع عن اي أعتراض رسمي أو شعبي على حرمان قوائم من المنافسة، وكما نعلم ان الفائز بالانتخابات يعتبر الممثل الشرعي وهذا ينطبق على نطاق البلاد وحكومة كردستان وممثلي شعبنا الخمسة.

ولكن البعض يقبل بالديمقراطية فقط اذا فاز بالانتخابات والا فيعمل على هدم كل اسسها داعيا للعودة الى اسلوب التعيينات بطريقة لا تخلو من التخبط والازدواجية فالبعض ملأ المواقع قبل الانتخابات بأن هذه الانتخابات تقرر مصير القومية الكلدانية وبعد ظهور نتائج الانتخابات مباشرة غير النغمة فاصبحت ان التمثيل هو ديني وليس قومي، وبعد أشهر تغيرت النغمة مرة اخرة فاصبح التمثيل لا ديني ولا قومي فلا نعلم ماذا أصبح اذا، مرة ان تمثيل الفائزين غير شرعي ومرة اخرى تمثيل بدون صلاحيات، ولا نعلم ماذا تكون النغمة القادمة. اننا لو قسمنا شعبنا الواحد الى كلدان وسريان واشوريين على طريقتهم وبالقاء نظرة على نتائج الانتخابات في بلداتنا وقرانا نرى ان القائمتين الفائزتين حصلتا على معظم أصوات الكلدان وعلى اثرها حققتا الفوز والذي يعتبر فوزا للناخب الكلداني كغيره، وبمثل هذه الدعوات هل أصبح لاصوات عشرات الالاف الذين اختاروا ممثليهم اية قيمة؟ فيطلب من المسؤولين الاخرين الذين جاءوا الى السلطة عن طريق الانتخابات أن يفرغوا محتوى نفس الانتخابات على نطاق شعبنا فيجردوا ممثلينا من صلاحياتهم الشرعية المثبتة في الدستور، اي يطلب من المسؤولين عن تطبيق القانون أن يخالفوه، اليس هذا أغرب طلب نسمع به؟ فالانتخابات حصلت على نطاق القطر فاما أن نعترف بها ككل أو لا نعترف، فاما أن نعترف بنتائجها للكل بضمنهم ممثلونا أو نلغيها على الكل.

فلقد سمعنا بطريقة الانتخابات وسمعنا أيضا بطريقة التعيينات فاما هذه أو تلك أما أن نطبق طريقة الانتخابات على قسم والتعيينات على قسم اخر فهذا ما لم نسمع به من قبل. نعم نسمع بانتقاد طريقة اجراء الانتخابات أو قوانينها والعراقيل وما الى ذلك، إلا أننا لم نسمع بمن يجرد الفائزين من صلاحياتهم المستمدة من الدستور ويمنحها الى اخرين حسب ذوقه خاصة عندما كان لهذا الذوق كل الحرية كما لغيره ومارسها كغيره ولكنه فشل بعكس غيره ولم يكن أي باب موصد بوجهه فالمفوضية وقوانينها فتحت كل الابواب أمامه ودخلها بكل حرية وأستخدم كل قدراته ولكن شعبنا عبر عن ارادته وقال كلمته فاختار غيره لتمثيله رسميا، فهل من المنطق أن نعترف بشرعية وصلاحيات 325 عضو برلمان فازوا بالانتخابات وننكرها على الاعضاء الخمسة الذين اختارهم شعبنا لتمثيله في نفس الانتخابات؟ وهل من الأنصاف أن نحترم ارادة كل العراقيين ونهمش إرادة ابناء وبنات شعبنا الذين اختاروا ممثليهم اسوة بكل العراقيين؟ فهل يعلم الذي يدعي بأن للكلدان ممثلين جاهزين هم الكنيسة والتنظيمات انه يقع في تناقضين؟ التناقض الاول اننا لم نسمع من تنظيم أو شخص كلداني قال قبل الانتخابات اننا لسنا بحاجة للانتخابات لأن لنا ممثلين جاهزين لا بل على العكس ان كل التنظيمات الكلدانية دخلت الانتخابات بكل قواها سواء في القائمتين أم في دعمهما، الم يكن هدف القائمتين الفوز بعضوية البرلمان لممارسة صلاحيات عضوية البرلمان كما يقرها الدستور؟ فلو يملكون هذه الصلاحيات من غير انتخابات فلماذا شاركوا بها اذا، والمأزق الثاني ألا يعلم أن لكل فئات الشعب العراقي مرجعيات منها من تستطيع أن تحرك الشارع بكلمة واحدة أما تنظيمات الثلاثين عضوا ففي العراق المئات منها كما انه بامكان العراقيين تشكيل نصف مليون منظمة من هذا النوع، فهل يبقى أي مبرر لاجراء الانتخابات؟ فكما أن لكل من المرجعيات والمنظمات المختلفة نظامها وقوانينها ومجالاتها وهكذا لعضوية البرلمان صلاحياتها ومدتها وشروطها التي تأتي في مقدمتها الفوز بالانتخابات. من المعقول ان نسمع بالمعارضين وهذا امر طبيعي وصحي وضروري ويكونون عادة الذين لم يفوزوا بالانتخابات ويعتبرون اقلية وان كان الفرق بينهم وبين الاكثرية صوتا واحدا، ولكن من غير المعقول أن ينفون أن يمثلهم الفائزون أو يطالبوا بتجريدهم من صلاحياتهم. أنه مهما قيل فالاحتفالات التي شاهدتها بلداتنا وشاركت بها الجماهير الواسعة معبرة عن فرحتها بفوز ارادتها المتمثلة في الذين منحتهم اصواتها لهي خير دليل على ان شعبنا ينظر الى عملية الانتخابات نظرة حضارية ولقد مارس حقه هذا وعبر عن ارادته وهي التي تؤخذ بنظر الاعتبار وليس اصحاب المطاليب الغريبة. فالذي ينجح بالامتحانات النهائية في السنة الاخيرة يتم تعيينه ويمارس صلاحيات وظيفته أما الذي يرسب فلا يعترض على صلاحيات المتعينين وانما يعيد السنة ويجتهد أكثر واذا تكرر رسوبه لعدة سنوات فيلجأ الى عمل اخر غير الدراسة ربما يتوفق به.

أنني بهذا لا أقصد جهة دون اخرى سواء التي شاركت في الانتخابات ولم تحقق النجاح أم التي لم تشارك أصلا، كما انني لا اعترض على أية جهة تدافع عن حقوق شعبنا باخلاص، ولكنني اصر على أن التمثيل الرسمي والشرعي لشعبنا في البرلمان يبقى من صلاحية الاعضاء الخمسة الذين انتخبهم شعبنا الكلداني السرياني الاشوري وكل الادعاءات الاخرى لا تصل باب البرلمان. فهل من واجب الحريصين على مصلحة هذا الشعب وضع العراقيل في طريق من اختارهم الشعب قبل أن يباشروا بعملهم أم أن يكونوا سندا لهم كي يحققوا الحد الاقصى في فترة خدمتهم. في الختام أقول:

متى نضع خاتمة لتفضيل المصالح الحزبية والتسمية على مصلحة شعبنا في الوطن الذي يمر بمرحلة وصفها أحد المطارنة بأنها مرحلة البقاء أو الانقراض، فبقاؤه يعني بقاء كل تنظيماتنا وتسمياتنا وأما انقراضه من ارض الاباء والاجداد "لا سامح الله" فيعني انقراض كل تنظيماتنا وتسمياتنا فهل نعي خطورة المرحلة ونضع خاتمة لهذا الانشقاق والتناحر الذي وصل الى درجة مطالبة الاخرين تجريد ممثلينا الشرعيين من صلاحياتهم؟ وهل نفتخر لأننا الوحيدون الذين وصلنا الى هذه الدرجة؟.

باختصار

سيناريوهات من المشهد العراقي

هرمز طيرو

الغموض والإلتباس هما المشهدان السائدان في العراق الجديد وذلك منذ الاحتلال في 09 نيسان 2003 ولحد اليوم، فبعد أن شكل بول بريمر النظام السياسي في العراق على خلفية المحاصصة الطائفية والعرقية والتي تجلت بوضوح في تشكيلة "مجلس الحكم" لم يظهر في الأفق القريب ما يمكن أن يزيل من المشهد العراقي " الغموض والإلتباس" ويحل مكانهما " الوضوح والرؤية " وذلك من أجل الخروج من المخاض العسير والنفق المظلم والتوجه بدل ذلك نحو إقامة الدولة المدنية الحديثة ذات مؤسسات ديمقراطية متينة.

منذ شهور وتحديداً منذ اجراء الإنتخابات النيابية في 07 / آذار / 2010 وأخبار أجتماعات الكتل السياسية تتواصل يوميا وذلك من أجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، في حين إن الأوضاع السياسية والأمنية والأقتصادية تتجهه هي الأخرى نحو المزيد من التعثر والتخبط وذلك بسبب الخلافات السياسية العميقة والبعيدة عن الديمقراطية حول تحديد هوية رئيس مجلس الوزراء المقبل وكأن الإنتخابات لم تجر في هذا البلد، في حين دول كثيرة حسمت أمرها بعد الانتهاء من الإنتخابات بأيام قليلة وتم تنصيب رئيس الوزراء حسب الإستحقاق الإنتخابي. لكن بعض الأطراف السياسية في العراق الجديد لم تفلح لديهم نتائج الإنتخابات في حسم موضوع تشكيل الحكومة مما سهلوا على تدخل القوى الأقليمية والدولية في شؤون العراق الداخلية والتي ساهمت من جانبها في زيادة الغموض في اللوحة الكئيبة التي كنا نأمل أن تكون لوحة جميلة بعد الأنتهاء من إنتخابات آذار المنصرم والتي افرزت فوز القائمة العراقية بزعامة السيد اياد علاوي ب 91 مقعدا، يليها ائتلاف دولة القانون بقيادة السيد نوري المالكي ب89 مقعدا وحل الائتلاف الوطني العراقي ثالثاً والتحالف الكردستاني رابعاً. ويبد أن الساسة العراقيون قد فقدوا القدرة خلال السنوات المنصرمة على انتاج مشروع وطني جديد قادر على بث الأمل في مستقبل العراق ، لذا ما نراه صائبا الأن هو أن تشكل الحكومة الجديدة على وفق أحدى السيناريوهات التالية: السيناريو الأول : تشكيل حكومة وذلك حسب الإستحقاق الإنتخابي أي اعطاء العراقية حقها في ذلك . السيناريو الثاني : تشكيل حكومة وطنية توافقية تشارك فيها جميع القوائم الفائزة وغير الفائزة . السيناريو الثالث : تشكيل حكومتين الأولى من القائمة العراقية والائتلاف الوطني العراقي والثانية تكون "حكومة الظل " من ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني . السيناريو الرابع : وهو خيار سيىء ويتمثل إلى دعوة الأمم المتحدة لتطبيق البند السابع الذي يسلم بحق الأمم المتحدة في ادارة شؤون العراق وبعد ذلك أجراء إنتخابات جديدة من أجل توفير المناخ الملائم وبروز قيادات جديدة تتحمل مسؤولية تشكيل الحكومة القادمة وحسب الإستحقاق الإنتخابي.

السيناريو الخامس والأخير: هو حصول انقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية مع اعلان حالة الطوارىء في البلاد.

الديمقراطية والقانون

كريم خلف حسين

ان النظم الديمقراطية في العالم المتمدن هي افضل من النظم الشمولية التي تعتمد المذهب الواحد او الحزب الواحد وما ينتج من حاكم واحد وتسلط دكتاتوري وبيروقراطي وقد عانت بلدان العالم الثالث من انماط تلك النظم حتى اصبح يقال عن الحاكم بأنه رئيس مدى الحياة.

النظام الديمقراطي الذي يعتمد التعددية الحزبية واحترام الحقوق المدنية في العبادة والرأي والسكن والتعليم والتجمع والتظاهر الخ من اللوائح الخاصة بتلك الحقوق والمعمول بها في النظم الديمقراطية المتمدنة.

هذا كيف يحصل لولا وجود قوانين تنظم شؤون الدولة كمؤسسات والحكومة كأداة والشعب كغاية ووسيلة في ان واحد معا.

الديمقراطية تنتعش بالقانون وتنتكس في ظل غيابه اذ تسود الفوضى والاضطراب وعندئذ فان الديمقراطية تصبح غير ذات جدوى في عراق ما بعد 2003 وما حصل من حالة لم تكن مألوفة في تاريخ العراق المعاصر ولم تكن مألوفة في محيطه العربي والاقليمي.

الذي حصل هو التغيير السريع لسقوط نظام شمولي وحصول مرحلة نظام ديمقراطي جديد بدون مقدمات ومقومات قانونية تضمن حق المواطن في الحصول على حقوقه دون التأثير على حقوق الاخرين بما فيهم الدولة ونظامها المدني والعسكري. اننا بحاجة الى ترسيخ دعائم الديمقراطية في العراق بقوانين ناضجة كقانون الاحزاب والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني الخ من القوانين الجزائية والشخصية بشقيها العسكري والمدني. مع تفعيل دور القانون باستقلاليته وشموليته وتطبيقه على الجميع بشفافية وعقلانية خدمة للديمقراطية.

الظروف... والجمع المألوف..

خالد القيسي

انعم الله جلت قدرته على الناس بفضائل كبيرة وعظيمة ومنها منح القدرة الواسعة على تحمل المشاق والتكيف مع الظروف.. ونحن في العراق كتب علينا ان نوظف امكانياتنا وادواتنا جميعا لنسير في هدى الانفجارات والقتل المجاني والذبح في كل الشهور دون خوف او ارتداد من المنهج المتطرف الذي لايعرف الرحمة في مشهد يومي متكرر. ونحن نسير في المسلك الصعب والعسير نتكيف مع قلة الكهرباء وتحمل حرارة الصيف القائض.. ونحاول المحافظة على الصحة العامة والنفسية معاً رغم قلة الدواء وارتفاع اسعاره.

نتقارض الثناء ولانترقب الجزاء في سنوات مرة قاسية وان كانت الافضل على الاطلاق في منحنا حرية الفكر والرأي ومجادلة الاخرين وفضاءات واسعة من الصحافة والاذاعة ومزيد من القنوات الفضائية المتعددة في الالوان والمعتقد..

رسالتنا تجاه الانسانية مسؤوليتنا ومن اجل ذلك كانت مسيرتنا شاقة وصعبة بتوفير نظام امني متكامل لكل الالوان والاطياف.. نتفق مع انفسنا والآخرين بخيار الوسطية التي هي البعد الاول والاخير التي تهيئ الرسالة في بناء المجتمع الديمقراطي والتعددي الذي نرغب العيش فيه دون حذر او شر.. لقد كنا نود ان لاتستمر هذه المسؤولية "التكييف مع الظروف" طويلا وان كنا قوما نحرص على وطننا وان لا تلتبس الامور في مؤازرة القتلة من البعض ونهدد بالانسحاب من العملية السياسية ولا نرهب الاخرين.. ولنا العذر ان نعتز بتجربتنا التي حركت مظلمة ناسنا واهلنا في مناطق العالم المختلفة منعوا من امرهم الذي هم احق فيه. رغم صبرهم الطويل والعلم بموضوع الحق.. الا ان الامور وصلت الى مرحلة لانتمناها اولا نرغب فيها.. تزعج البعض وترضي الاخر وسبقتنا الى اشياء نجهل مستقبلها...

ولكن العمل الذي تلا التغيير في 2003 نال رضا الجميع وطرقه واضحة ودارت السياقات على ذلك.. فلماذا هذا الالتباس في الحق وتعطيل دور الحكومة في مشاريع تبصر الباطل وتموج في الفتن.

وتأخذنا يميناً وشمالاً وتزيد وطأة المجهود واصبحنا ساكنين في ظل فترة اكثر من ستة اشهر او قد تطول بعد حراك السنين.. وصامتون بعد ان نطقت ايامنا. علينا حساب الايام ورصد القادم ولا اكشف سراً عندما نعرف غداً زوال ايام ماخططت له السماء ومعرفة فراغ المكان وعند ذاك يكشف المقام بما لم تدركه العقول والابصار لاصحاب المذاهب الشتى بتصدع تياراتهم وتشعب اهوائهم..!

اني اراكم تجتمعون على الفرقة وتبعدون عن الجمع وكل واحد يريد الامر له ويعطل دور الاخرين.. وان تنتهز فئة باغية وجائرة الفرصة.. حيث ثمة لا اعتبار ولا عبرة ولايفيد الندم.. لاتضيعوا الوقت مرة اخرى وما فات عبرة لكم والعبرة بخواتم الامور.. في انجاز الوعد واقامة النظام الموعود الذي تحيا به النفوس وتطمئن. وتنبت ما قد مات... وتجمع الشتات.

احجار في مياه راكدة

حميد الموسوي

لم اطلع على خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص استيعاب خريجي الدراسة الاعدادية بفروعها العلمية والادبية والصناعية والزراعية والتجارية، حاليا ومستقبليا في جامعات وكليات باختصاصات تلبي طموحاتهم وتحقق رغباتهم وأمانيهم مع تزايد وتنامي اعدادهم، وعلى حد معرفتي القاصرة وسمعي فان افواجا من هؤلاء الخريجين توجهوا ويتوجهون الى خارج العراق للحصول على مقاعد دراسية في كليات بمختلف الاختصاصات في بلدان مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والهند وتركيا وحتى بريطانيا وامريكا "طبعا حسب الامكانات الاقتصادية والوضع المالي لعائلة الطالب".

السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء الطلاب وتجشمهم معاناة ومخاطر البعد والغربة وصعوبة اللغة وحراجة التكيف مع مجتمعات جديدة مختلفة تماما في العادات والتقاليد والالتزامات الاسرية والاجتماعية، ناهيك عن ارهاق عوائلهم وذويهم بمصاريف مليونية سنويا قد تمتد الى ست سنوات او اكثر تشتمل على اجور المقعد الدراسي وحسب نوع ودرجة ومستوى الكلية والجامعة مضافا اليها اجور السكن والاقامة والملابس والطعام واللوازم والنقل وماشابه، الأمر الذي يتطلب ميزانية سنوية خاصة تضاف الى ميزانية العائلة.

السبب الرئيسي لهذه الهجرة الايجابية وسلبياتها يكمن في أمور عديدة تلخصت بما يلي:

* عدد الجامعات العراقية لايتناسب مع حجم الخريجين ولذا يلجأ المسؤولون الى وضع سقف عال من المعدلات كشرط للقبول في الكليات العلمية والكليات المفضلة الاخرى الامر الذي يجبر الكثير من الطلاب على الرضوخ للامر الواقع ويضعهم امام خيارين اما الدوام في معهد لايرغبون فيه ولم يضعوه في حساباتهم او البحث عن كلية اهلية.

* فان لملم كل امكاناته المادية وتوجه لكلية اهلية تحقق طموحه وترسم مستقبله لم يجد غير واحدة او اثنتين في كل العراق وبشرط معدل وعمر اقرب ماتكون من الكليات الرسمية وبأجور تبلغ اضعاف ماتطلبه الجامعات الاجنبية مع فارق التعامل وبرامج التدريس المتطورة.

وبغض النظر عن سلبيات وتداعيات الدراسة في الخارج وحجم معاناة الطالب العراقي حتى يكمل الدراسة وقد يعود او لايعود فان العملية بحد ذاتها تمثل هدرا بالغا بالعملات الصعبة على المستوى الوطني لاتظهر آثارها الا بعد فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال ان طالبا واحدا يتم قبوله في كلية الصيدلة في احدى جامعات اوكرانيا يتوجب عليه دفع اكثر من ثمانية الاف دولار في السنة الاولى وبحدود ستة الاف دولار في كل سنة من السنين الخمس او الاربع الباقية هذا فضلا عن مصاريف السكن والطعام والقرطاسية والملابس واجور النقل واجور الطائرة فيما اذا اراد الطالب زيارة اهله في العطلة السنوية، وعلى افتراض ان هذه المصاريف تكلف خمسة الاف دولار في السنة فيكون المجموع اربعة واربعين الف دولار في السنين الاربع فاذا أضفنا له مبلغ السنة الاولى مع المصاريف التقديرية لهذا الرقم يصبح المجموع سبعة وخمسين الف دولار للطالب الواحد على اقل تقدير وفي أرخص البلدان تكلفة حيث يتضاعف هذا المبلغ في بلدان اخرى مثل الهند ويتضاعف اضعافا اخرى في بريطانية وامريكا واوربا. ولكم ان تحسبوا ملايين الدولارات المهدورة في كل سنة لمائة طالب على اقل تقدير سنويا.

فاذا كانت السلطات السابقة قد غفلت او تغافلت عن معالجة هذا الموضوع الخطر مثله مثل غيره من المشاريع الصحية والسياحية والخدمية وانشغلت بالحروب المصطنعة وحروب النيابة، فمن باب الاولى ان تبادر الحكومات الوطنية في ظل عملية التغيير الوطنية الى التعاقد مع جامعات معروفة وفتح فروع لها في جميع محافظات العراق وبذلك يتم تحقيق اهداف كثيرة وليس هدفا واحداً.

1- تدخل تلك الجامعات الى العراق بصفة مستثمر فتتحمل تكاليف البناء والتجهيز والاعداد.

وكم لهذا الجانب من مردود اقتصادي اقله تشغيل اعداد كبيرة في مختلف مجالات ومتطلبات انشاء تلك الجامعات.

2- الاحتفاظ بنصف المبالغ التي ستهدر في الخارج اذ سيدفع الطالب اجور الدراسة فقط.

3- ارتباط الطالب باسرته ووطنه وعدم تفكيره بالهجرة واعطاء جهوده وانجازاته العلمية لخدمة بلدان وشعوب اخرى.

4- ستدخل تلك الجامعات بصفة منافس يحفز الجامعات العراقية على تقديم الافضل من الخدمات العلمية والبرامج المتطورة والعمل بدأب للوصول الى مستوى ارقى الجامعات.

5- هناك الكثير من الاهداف سيتم تحقيقها مستقبليا بوجود تلك الجامعات من خلال اشتراكها مع الجامعات العراقية وتعاونها في المجالات العلمية والثقافية وزمالات التطوير.

لاشك ان المعنيين والمختصين في هذا الجانب على علم ودراية وربما لديهم الكثير من المبررات وامامهم الاكثر من المعوقات وعلى كل حال فما طرحته يمثل هموم طلاب كثيرين حرضوني على القاء حجر في ماء راكد. ومن الطبيعي ان الموضوع سيرضي كثيرين ويغضب مثلهم.

بالمناسبة مسألة العلاج خارج العراق وتداعياتها ومخاطرها الاقتصادية تحتاج هي الاخرى الى حجر اكبر!.

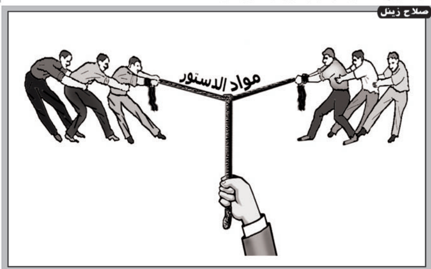صلاح زينل